استراتيجية مقترحة لتطوير كفايات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية في ضوء مقومات اقتصاديات المعرفة

إعـــــداد

د/ محمد محمدي محمد مخلص

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية – جامعة طيبة بالمدينة المنورة

استراتيجية مقترحة لتطوير كفايات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية في ضوء مقومات اقتصاديات المعرفة

د/ محمد محمدي محمد مخلص*

المقدمة:

أحدثت التطورات التكنولوجية الهائلة نقلة نوعية وثورة حقيقية في عالم الاتصال والمعرفة، الأمر الذي جعل أفراد المجتمع على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم يعيشون في ظل عالم افتراضي سيطر على أكثر من اهتماماتهم واستحوذ على الكثير من أوقاتهم، وكان لهذا العالم أثره الكبير على الهوية الثقافية والترابط الاجتماعي داخل المجتمع الواحد، كما يتزايد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صياغة الحاضر، وتشكيل وبناء مجتمع متطور، حيث أصبح معيار تقدم الأمم يقاس بكم المعارف وتوظيفها في مختلف المجالات.

ومجتمع المعرفة هو مجتمع قائم في اقتصاده على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة عالية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، لذا أصبح من الضروري توفير مهارات خاصة وقدرات كبيرة للتفاعل مع مقومات ومتطلبات المعرفة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الارتقاء بمستوى أفراد المجتمع وخاصة في المؤسسات التعليمية ومنها مؤسسات التعليم العالي لما لها من أدوار في خدمة المجتمع والبحث العلمي بجانب عملية التدريس. (أحمد، ٢٠٠٧، ص٦٩٤)

وتتبنى الجامعة الأهداف التي تسعى التربية في عصر التكنولوجيا الرقمية إلى تحقيقها والتي منها التأكد على مهارات أساسية مثل التفكير وحل المشكلات واتخاذ القرار، وذلك من أجل إعداد الفرد القادر على التكيف مع مجتمع سريع التغير يتسم بسرعة توالد المعرفة وكثرة المتغيرات، وهذا لا يتأتى إلا بالإعداد داخل مؤسسات التعليم والوصول بالمتعلمين إلى أفضل المستويات في الإنجاز

* **د/ محمد محمدي محمد مخلص:** أستاذ أصول التربية المساعد– كلية التربية – جامعة طيبة بالمدينة المنورة.

وتحصيل المعرفة والتواصل الفعال مع جميع عناصر المجتمع والدوائر المعرفية الأخرى على المستوى المحلي والعالمي. (Young, 2004, p132)

وانطلاقاً مما سبق فلابد من تهيئة الجامعات والمراكز البحثية لدخول عصر المعلوماتية ومجتمعات المعرفة سعياً للجودة والتميز من خلال إعداد الطلبة وخاصة الدراسات العليا إلى تنمية معارفهم، وتحسين قدراتهم وإكسابهم المهارات اللازمة للبحث العلمي وإنتاج أبحاث تتسم بالدقة والجودة في ضوء مقومات اقتصاديات المعرفة، وهذا يلقي على الجامعة مسئولية الاستجابة لمتطلبات اقتصاديات المعرفة بما يتوافر لديها من كوادر بشرية مؤهلة للانطلاق بالبحث العلمي والمشاركة بفاعلية في إنتاج المعرفة وتوظيفها.(عطوان والفليت، ٢٠١١، ص٢٥٤)

مشكلة البحث:

اتضح مما سبق انه يطلق على العصر الذي نعيش فيه، العصر التكنولوجي نظرا للطفرة التكنولوجية التي ميزته بحيث أصبح الاعتماد على الوسائل التكنولوجية امراً لا مفر منه، ويتعلق بكافة جوانب حياتنا تقريباً، وذلك يتطلب من طلبة الدراسات العليا بالتعليم العالي أن يكونوا على وعى بواجباتهم والتزاماتهم نحو الحصول على المعرفة وتطبيقها من خلال استخدامها في حل المشكلات المجتمعية عن طريق أبحاثهم ودراساتهم المقدمة والتي تعتبر رافعة من

كما يحظى التعليم العالي بالاهتمام في معظم الدول المتقدمة والنامية لما له من أدوار فعالة في تغذية المجتمع باحتياجاته من الكوادر البشرية المتخصصة في جميع مجالات الحياة، حيث يوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة حول قضايا المجتمع من خلال نشر المعرفة وإنتاجها وتطبيقها في مجتمع قائم على المعرفة، فلم يعد رأس المال هو العامل الأساسي في النمو الاقتصادي، بل أصبح المورد المعرفي ورأس المال الفكري هو المحدد لقوة المجتمعات وتقدمها. (بدران والدهشان، ٢٠٠١، ص٦)

وانطلاقاً من توصيات الدراسات التي تؤكد ضرورة مراجعة برامج الدراسات العليا بالجامعات ومنها المملكة العربية السعودية من حيث الأهداف، المحتوي، والأساليب التدريسية، وطبيعة المقررات الدراسية المقدمة، ومدي مواكبتها للمتغيرات المحلية والعالمية في مجال التخصص، وكذلك التقويم المستمر لبرامج

الدراسات العليا والارتقاء بها في ضوء مقومات اقتصاد المعرفة. (غدير، ٢٠١٠، ص٧٥)

يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

١- ما فلسفة اقتصاديات المعرفة؟

٢- ما كفايات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا في ضوء اقتصاديات المعرفة؟

٣- ما الاستراتيجية المقترحة لتطوير كفايات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية في ضوء مقومات اقتصاديات المعرفة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى تناول فلسفة اقتصاد المعرفة (المفهوم- الأهداف- الخصائص- دور الجامعة في ضوء اقتصاديات المعرفة)، كما يهدف البحث إلى تعرف كفايات البحث العلمي، وتقديم استراتيجية مقترحة لتطوير كفايات البحث العلمي بالجامعات في ضوء مقومات اقتصاديات المعرفة .

أهمية البحث:

يسهم البحث الحالي في تقديم استراتيجية مقترحة لتطوير كفايات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعات في المملكة العربية السعودية في ظل اقتصاديات المعرف، وكذا توجيه نظر القائمين على التعليم بالمملكة العربية السعودية نحو اقتصاديات المعرفة باعتبار ذلك دورا مهما من ادوار الجامعة، كما يتوقع الباحث أن يفتح البحث الحالي المجال أمام الباحثين لإجراء دراسات في مجال اقتصاديات المعرفة في مراحل تعليمية مختلفة، وبعض المتغيرات الوجدانية الأخرى.

منهج البحث:

نظراً لطبيعة البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي، من خلال جمع المعلومات والحقائق الدقيقة نحو كفايات وواقع البحث العلمي بالجامعات وكيفية تطوير تلك الكفايات في ضوء ومقومات اقتصاديات المعرفة.

حدود البحث:

اقتصر البحث الحالي على البحث العلمي باعتباره وظيفة رئيسة من وظائف الجامعة، وكذا طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية، في الفترة الزمنية من ٢٠١٥-٢٠١٦م.

مصطلحات البحث:

كفايات البحث العلمي: مجموعة المهارات والمعارف التي يكتسبها طالب الدراسات العليا، ويستطيع أن يوظفها في البحث العلمي ويحقق الهدف منها في الارتقاء بمستوى البحث العلمي نحو اقتصاد المعرفة.(الإبراهيم، ٢٠٠٤، ص١٠٢)

اقتصاديات المعرفة: نوع من الاقتصاد المتطور والقائم على استخدام تقنية المعلومات وشبكات الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، مرتكزاً بقوة المعرفة والإبداع واستخدام العقل البشري كرأس المال وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي. (الهاشمي، عزاوي، ٢٠٠٧، ص٢٥)

الدراسات السابقة:

١- **دراسة معوض وقطب (١٤٢٩هـ):** تعرف أهمية وخصائص البحث العلمي، ورصد بعض المهارات البحثية والمعرفية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات واقتراح برنامج لتنمية المهارات البحثية والمعرفية لأعضاء هيئة التدريس، واستخدم المنهج الوصفي، وتم تطبيق استبانة لجمع المعلومات والبيانات عن واقع المهارات البحثية والمعرفية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة بالمدينة المنورة من الجنسين بمختلف الكليات وتوصل لبرنامج مقترح لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس البحثية والمعرفية. (معوض وقطب، ١٤٢٩هـ)

٢- **دراسة حسين والفليت(٢٠١١):** وهدفت الدراسة إلى تعرف كفايات البحث العلمي لدى كلية الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية باستخدام استبانة موجهة إلى أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالدراسات العليا بالكلية لقياس درجة توافر كفايات البحث العلمي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا لدرجة توافر كفايات البحث العلمي لصالح الطلاب وأوصت الدراسة بإجراء التقويم المستمر لمساقات الدراسات العليا وتحسينها وتطويرها في ضوء كفايات البحث العلمي ومهاراته المختلفة. (حسين والفليت، ٢٠١١)

٣- **دراسة الطلافحة وباطويخ (٢٠١٢):** "وتناولت الدراسة الارتباط بين التنمية العربية الشاملة، والعناصر المتوقعة لإنجاز مكونات الاقتصاد المعرفي في

البلدان العربية من خلال تقديم إطار مفاهيمي ونظري متعلق باقتصاديات المعرفة، وصولا إلى قراءة تقييمية لحال اقتصاد المعرفة في الدول العربية إجمالاً، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها ضرورة وضع خطط متناسقة للبنية التحتية العربية، وضع تصورات وآليات للتغلب على التحديات التي تواجه اقتصاد المعرفة، بناء المعرفة الجديدة من خلال الاهتمام بالبحوث الأساسية، وزيادة الإنفاق على التعليم. (الطلافحة وباطويخ، ٢٠١٢)

٤- **دراسة توفيق (٢٠١٣):** وهدفت الدراسة إلى وضع رؤية مستقبلية للبحث العلمي بالجامعات المصرية في ضوء اقتصاديات المعرفة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي الإستشرافي والذي يقوم على التنبؤ بالأوضاع والظواهر المستقبلية انطلاقا من الأوضاع الراهنة، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها ضرورة التوافق بين مخرجات البحث العلمي وبين احتياجات القطاع العام والخاص من خلال شبكة تواصل بين مجتمع الباحثين ومستخدمي نتائج الأبحاث العلمية. (الدسوقي، ٢٠١٣)

٥- **دراسة وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٤٣٥هـ):** وهدفت الدراسة إلى وضع إستراتيجية وطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة، ووضع آلية لتنفيذ الإستراتيجية ومتابعة الأداء، وتوصلت الدراسة إلى وضع مجموعة من المؤشرات لقياس الأداء وضرورة إنشاء كيان حكومي يتولى الإشراف على التحول إلى مجتمع المعرفة، وزيادة الأبحاث المرتبطة بالتنمية في ظل مجتمعات المعرفة. (المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٤٣٥هـ).

تعليق على الدراسات السابقة:

تتفق بعض الدراسات السابقة مع البحث الحالي، في تناول موضوع اقتصاد المعرفة والتحول نحو مجتمع المعرفة وتقديم رؤى مستقبلية للبحث العلمي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بالجامعات المصرية والفلسطينية، إلا أن البحث الحالي يتناول الجامعات السعودية وتقديم إستراتيجية لتطوير البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا في ضوء مقومات اقتصاديات المعرفة، وتساعد الدراسات السابقة في تأصيل الإطار النظري للبحث الحالي واعتبارها نقطة بداية لتناول الموضوع في حدود زمنية ومكانية مختلفة عن الدراسات السابقة.

الإطار النظري للبحث:

أولاً- فلسفة اقتصاديات المعرفة:

١- **مفهوم اقتصاديات المعرفة:** هو ذلك الفرع من فروع علم الاقتصاد والذي يحقق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في دراسة إنتاج وتصميم وتطبيق المعرفة، أي انه يعتمد على تطبيق قواعد الاقتصاد المعرفي على جميع مناحي الحياة الاجتماعية. (خضري، ٢٠٠٤، ص٣٥).

ويعرف اقتصاد المعرفة أيضا أنه: توظيف المعرفة لتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية، وكذا التطوير والإبداع لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الاعتماد على التقنية لإدارة المعرفة. (الفنتوخ، ١٤٣٥، ص ٤).

كما يعرف اقتصاد المعرفة: الاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال الفكري، من خلال تطوير منظومة التعليم والتدريب والبحث، وكذا تقنية المعلومات، وتدعيم ونشر وإنتاج المعرفة، في ظل نظام محكم من التقويم

ومن خلال ما سبق يمكن للباحث أن يعرف اقتصاد المعرفة على أنه هو: الاقتصاد الناتج عن تقدم التقنية والمعلومات، ويقوم على الاستثمار في اعز ما نملك وهو رأس المال البشري، وكذا يحقق المعرفة التي تعتبر من أهم عناصر القيمة المضافة، فهو يقوم على نشر ودعم وتطبيق المعرفة في جميع مجالات الحياة.

٢-**سمات الاقتصاد المعرفي:** (سليمان، ٢٠٠٩، ص ٢٠-٢٤)

- يتسم اقتصاد المعرفة بالقدرة على ابتكار وتوليد المعرفة، ولا وجود للمسافات بين عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجتمع.
- توافر المعرفة لكافة أفراد المجتمع وتزايدها، وتلبيتها لحاجات الفرد والمجتمع بما يمكنهم من اتخاذ القرارات الناسبة لهم.
- يساعد اقتصاد المعرفة على الانفتاح على العالم، واستيراد المعرفة من الآخرين، مما يسهم في استمرارية المعرفة، ودعم الحياة الاقتصادية في الدول الساعية نحو التقدم.
- تتحقق قوة المجتمعات من خلال إنتاجها ونشرها وتطبيقها للمعرفة، حيث أن المعرفة هى المصدر الرئيس للإنتاج في ظل اقتصاد المعرفة.

- يساعد اقتصاد المعرفة على الاستثمار في التعليم والبحث العلمي باعتبارهما الدعامة الحقيقية للتقدم.
- يعتبر اقتصاد المعرفة إضافة حقيقية للاقتصاد الوطني، وقاعدة للانطلاق نحو التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، من خلال الاستخدام المكثف لمهارات وأدوات المعرفة الفنية والإبتكارية.

٣-**خصائص اقتصاد المعرفة:** (الشمري، والليثي، ٢٠٠٨، ص٢٢)

- **اقتصاد السرعة:** حيث يكسر حاجز المكان والزمان من خلال السرعة الفائقة عبر شبكات الإنترنت والأقمار الصناعية.
- **المرونة:** حيث يختلف عن الاقتصاد التقليدي الثابت في أصوله ومفاهيمه، وذلك بسبب التوظيف المستمر والمتزايد للمعرفة في جميع ميادين الاقتصاد، مما يمنحه القدرة على التكيف مع المتغيرات المستقبلية.
- **الافتراضية:** حيث يعد اقتصاد إبداعي، ابتكاري، الكتروني، رقمي، لارتباطه بالتقنيات التكنولوجية التي تقوم على حفظ ونقل ومعالجة البيانات والمعلومات.
- **الوفرة:** حيث يمتاز اقتصاد المعرفة بكثافته اللانهائية، فلا يعاني من مشكلات الندرة والتي يعاني منها الاقتصاد التقليدي، بل أصبح اقتصاد وفرة باعتماده على أصول معرفية لا تنضب.
- **استثمار بشري وتعليمي:** حيث يتميز اقتصاد المعرفة بمستويات عالية من الاستثمارات في التعليم والتدريب، والبحث العلمي، فهو دائم البحث عن المواهب العلمية والابتكارية والمنتجة علميا في جميع التخصصات.
- **استمرارية التدريب:** حيث يعتمد اقتصاد المعرفة على التدريب المستمر لجميع العاملين لمواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.
- **الابتكارية:** حيث يساعد اقتصاد المعرفة على الاختراعات والابتكارات والمبادرات، كما يساعد على المبادرة والمبادأة الذاتية على مستوى الأفراد والجماعات.

ومن خصائص اقتصاد المعرفة أيضًا ما يلي: (توتليان، ٢٠٠٦، ص٢٢)

- ديناميكية الأسواق والتي تعمل في ظل التنافسية المفتوحة
- التكيف مع حاجات المجتمع.
- التجارة الالكترونية التركيز على خدمة المستهلك.

- الرقمية هي المحرك الرئيس لاقتصاد المعرفة.
- عدم التقيد بالمكان والزمان.
- علاقة قطاع الأعمال والدولة في الاقتصاد المعرفي قائمة على التحالف والتعاون.

٤- أوجه نشاط الاقتصاد القائم على المعرفة: (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٤٣٥، صص ٨-٩)

- **توليد المعرفة:** وهو نشاط يعتمد على نشر روح الابتكار لدي جميع فئات المجتمع، وكذا الاهتمام بالبحث والتطوير في جميع المؤسسات ومنها الجامعات وغيرها من الجهات الأخرى.
- **نقل المعرفة:** وتتم بشكل غير مباشر من خلال الخبرات والمهارات والجوائز وبراءات الاختراع التي يحصل عليها الإنسان، وتتم بشكل مباشر من خلال الاستثمارات المباشرة ونقل التقنية والبحث العلمي.
- **إدارة المعرفة:**نتيجة لتراكم المعرفة والثورة المعرفية الهائلة، أخذت إدارة المعرفة في أبعادا واضحو في إدارة اقتصاد المعرفة وذلك لاستمرار الابتكار والإبداع.
- **نشر المعرفة:**ويتولى ذلك مؤسسات المجتمع المختلفة، ومنها التعليم والتعليم العالي والتدريب، شركات الاتصال، تقنية المعلومات، الإعلام والثقافة، والقنوات المسموعة والمقروءة.
- **استثمار المعرفة:** ويتم هذا النشاط عن طريق نتائج البحث والتطوير، والذي يساعد على رفع مستوى المعرفة وخدمة المواطنين وبناء التنمية المستدامة.

٥-مؤشرات اقتصاديات المعرفة: (Lucas .R, 2008,p112)

- **مؤشر البحث والتطوير:** وتضم تصدير التقنية، والعلماء والباحثين في مجال البحث والتطوير، الإنفاق على البحث ونسبته من إجمالي الناتج القومي، أعداد براءات الاختراع، ودور رجال الأعمال في الإنفاق على التعليم والتطوير والبحث.

- **التعليم والتدريب:** وتضم أعداد المقبولين بالتعليم والتعليم العالي، والإنفاق على التعليم لكل طالب، نسب الطلاب إلى نسب المعلمين بالمراحل التعليمية المختلفة.
- **البنية المعلوماتية:** وتضم حجم الاستثمارات في وسائل الاتصال، اشتراكات الهاتف المحمول وعددهم، الراديو والتليفزيون، وأجهزة الفاكس والصحف والنشرات والمجلات.
- **البنية الأساسية للحاسوب:** وتضم عدد أجهزة الحاسب المستخدمة، المشاركات الدولية، مستخدمو الحاسبات، الانترنيت ويعكس هذا المؤشر مدي توافر الحاسوب بوصفه أداة لتقويم القاعدة المعلوماتية.

٦- دور التعليم العالي في البحث العلمي للتحول نحو اقتصاد المعرفة:

تسهم الجامعة من تحقيق مجتمع المعرفة من خلال ما تقدمه للطلبة والعاملين فيها من خدمات تزيد من قدرتهم على استخدام التقنيات المعلوماتية المعاصرة لزيادة كفاءتهم البحثية والإدارية والأكاديمية، وتوفير سبل توليد المعرفة ونشرها لبناء مجتمع معرفي متطور. (السمراني، ٢٠٠٨، ص ١٠٢)

ومن أدوار التعليم العالي نحو اقتصاد المعرفة ما يلي:

- **الدور التعليمي والتثقيفي:** حيث أن المعرفة هي المصدر الرئيس للإنتاج، وللجامعة دوراً مهما في اكتساب منسوبيها المهارات والقيم والاتجاهات التي تناسب اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال تكوين منظمات التعلم، العمل في فريق، الاهتمام بالتعليم المستمر مدى الحياة، استخدام تكنولوجيا المعلومات، توافر المراجع اللازمة للبحث العلمي، إقامة الندوات والمؤتمرات لتثقيف المجتمع، تفعيل الإبتعاث للخارج لنقل الخبرات العالمية، وكذا الاهتمام بالتعلم الذاتي وتنمية الفكر النقدي التحليلي لدى الطلبة والتي تتناسب مع اقتصاد المعرفة.
- **الدور الاقتصادي:** حيث يعتبر التعليم من أفضل أنواع الاستثمار، لأنه استثمار في أعز ما نملك وهم البشر، وتقدم الجامعة مجموعة من الأدوار تتمثل في البحوث التطبيقية والتي تخدم الاقتصاد، كما تقدم برامج التدريب والتنمية في مختلف التخصصات، وتسهم الجامعات أيضا في إعداد جيل من رجال الأعمال والذين يوفرون فرص العمل للشباب في مختلف القطاعات، وتنمي الجامعة قيم إتقان العمل وزيادة الإنتاج والعمل التعاوني

والي ينعكس بدوره على العوامل الاقتصادية، وتتبنى الجامعات فكرة الشراكة المجتمعية بينها وبين المؤسسات الصناعية والتجارية، من خلال تسويق الخدمات الجامعية. (Young, S,2004,p28)

- **الدور الاجتماعي:** تسهم الجامعة في تحقيق أهداف الفرد والمجتمع، من خلال رفع مكانة الإنسان الاجتماعية، حيث تقدم الجامعات أبحاث واستشارات وبرامج تعالج قضايا المجتمع، كما تساعد الجامعات على ترسيخ مبدأ المواطنة والديمقراطية عن طريق الندوات والمؤتمرات التي تقيمها الجامعات، عمل دراسات على القطاعات المختلفة بالمجتمع لتحقيق الشراكة والتعاون بين الجامعة المجتمع، تطوير المناهج والبرامج التعليمية واستحداث التخصصات المطلوبة وفقا لاحتياجات المجتمع.
- **الدور التكنولوجي:** حيث تهتم الجامعات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال البرامج المكثفة التي تعدها الجامعات في معالجة وتخزين وتبادل المعلومات، استخدام وسائل الاتصال الحديثة ومنها الإعلام، التعليم الإلكتروني، استخدام تقنيات حديثة لتوزيع ونشر المعلومات، كما تسهم الجامعات أيضا في بناء القدرات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة صانعي القرارات والسياسات استنباط أساليب مختلفة لوضع خطط مستقبلية.

٧-**مشكلات اقتصاد المعرفة في الوطن العربي:** (إبراهيم، ٢٠١٠، صص٥٦-٧٠)

- **مشكلات تتعلق بالبحث العلمي والانفجار المعرفي:** وتتمثل في انخفاض مستوى التعليم بدرجة كبيرة في مختلف مراحل التعليم سواء على المستوى المدرسي أم الجامعي، عدم تدريس الحاسوب واللغة الإنجليزية بشكل فاعل بداية من السنة الدراسية الأولي بالمرحلة الابتدائية، أيضا معرفة الغالبية العظمي من مجتمعاتنا العربية باللغة الإنجليزية والتي تشكل ٨٠% من الناتج الفكري العالمي ضعيف جدا، وأيضا ضعف نشاط البحث العلمي والتطوير في المراكز البحثية ومؤسسات التعليم ومن المؤسف أن نقول أن إسرائيل تقدمت عن الدول العربية في براءات الاختراع عالميا حيث سجلت ١٦٨٥٠ مقابل براءات ٨٣٦ للعرب، وفي هذا السياق فان الحالة

العربية الراهنة تحتاج إلى وقفة متأنية للتحليل والدراسة من أجل استخلاص العبر والعظات للمستقبل.

- **مشكلات تتعلق بسوق العمل في عصر الانفجار العلمي:** حيث تدنى مستوى التحصيل المعرفي وضعف التحليل والتفسير والابتكار، والخلل بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، مما انعكس على وضع إنتاجية العمالة، وضعف العائد الاقتصادي والاجتماعي من التعليم في البلدان العربية، وأيضا تدني الإنفاق على التعليم والبحث العلمي والبنية التحتية، ومحدودية السوق العربي لاجتذاب الاستثمار في الرأس المال البشري.
- **مشكلات تتعلق بنشر المعرفة:** حيث تشهد البلدان العربية حالة من الركود في الترجمة والإعلام والذي يعتبر من أهم آليات نشر المعرفة وأحد الدعامات الأساسية للمجتمع المعاصر القائم على المعرفة، إذ لا يزال الإعلام ووسائله وبنيته التحتية ومضمونه يعاني من ضعف، مما يجعله دون مستوى رفع تحدي التحول نحو تبني اقتصاد المعرفة، وأيضا عالية وانخفاض مستوى الدخل لدى شريحة كبيرة من الناس جعلهم لا يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي من مهامها نشر المعرفة.
- **مشكلات تتعلق بإدارة التنمية التكنولوجية:** حيث تكمن مشكلة ضعف الأداء التنموي لا تزال شبكات الاتصال في معظم الدول العربية بحاجة إلى تطوير حيث لا تعمل بكفاءة العربي في عجز آلياتها وأجهزتها الإدارية لتنمية مواردها بكفاءة عالية، وانعكس أثر ذلك على المجال العلمي والتكنولوجي، حيث تغيب الرؤية الإستراتيجية المتكاملة والسياسات العلمية المنسقة وآليات التنفيذ في المجالات العلمية والتطبيقية.

ومن المشكلات الخاصة بالبحث العلمي ما يلي: (القرني، ٢٠١٢، ص٤٢)

- عدم وجود رؤية واضحة أو مخطط إستراتيجي محدد المعالم لما هو مطلوب تحقيقه من المؤسسات البحثية.
- انخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتي تقدر بنسبة ١% من الدخل القومي، في حين تصل إلى ٤% في بعض الدول المتقدمة.

- النظرة المتدنية من قبل الحكومات للبحث العلمي، واعتباره قضية غير مهمة بالنسبة لها، وذلك لانعدام الثقة في الإمكانيات العلمية الوطنية.
- زيادة الكم الهائل من رسائل الماجستير والدكتوراه والتي لم تجد طريقها للتطبيق.
- عدم تجاوب المؤسسات المعنية بالبحث العلمي للمتغيرات العالمية، والتي تظل حتي الآن متمسكة بالبيروقراطية والتي تهدد هذه المؤسسات بالتخلف عن حركة التطور.
- ضعف الرابط بين البحث العلمي والتنمية القومية في المجالات المختلفة.
- تحويل قنوات النشر للبحوث العلمية إلى قنوات للترقيات وليس لنشر العلم المنظم.
- وجود بعض التوجهات المغلوطة لتطوير المعرفة، من خلال الاعتماد على كل ما هو مستورد منها دون تحوير وتطوير.
- انخفاض مستوى التعليم بالدول العربية والذي لم يصل إلى حد الكفاية اللازمة لتحقيق الانتفاع النوعي نحو محتوى ومضمون معرفي يدفع إنتاج المعرفة ونشرها.
- تدني مستوى أداء المراكز البحثية فيما يخص البحوث الكمية والنوعية، وبالتالي عجزها الواضح في إنتاج المعرفة على المستوى العالمي.

ثانيًا- كفايات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا في ضوء اقتصاديات المعرفة:

١- **مفهوم الكفايات:** هي مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لتنظيم عملية التعليم.(بركات، ٢٠١١، ص٧٦)

كما تعرف الكفايات بمجموعة المهارات والقدرات التي يمتلكها الإنسان، وتجعله قادرا علي تهيئة مناخ عمل مناسب للعاملين معه. (إسماعيل، ٢٠٠٧، ص١٤)

ويمكن القول بأن الكفايات هي مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات التي يمتلكها الفرد، حيث يقوم بتوظيفها لمواجهة القضايا والمشكلات المجتمعية التي تواجهه.

٢–**خصائص الكفايات:** (عليان، ٢٠٠٨، صص٢١٢–٢١٤)

حيث أن الكفاية هي تركيب (تشكيلة) من قدرات و مهارات واتجاهات مهما تمكن الفرد منها وانتظمت في شخصيته، إلا وأصبح في مقدوره توظيف ما يلاءم منها للتكيف مع الوضعيات الجديدة ومواجهة مختلف المواقف والمشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وتتمثل الخصائص فيما يلي:

- **الشمولية والاندماج:** الكفاية شاملة ومدمجة إن الكفايات صياغات ذات طابع توليفي ،تتألف من قدرات ومهارات مترابطة، إن كل كفاية هي وليدة مجموعة من القدرات التي يقتضيها التكيف مع وضعية معينة أو مواجهة صعوبة أو مشكلة طارئة أو التصرف إزاء موقف خاص .
- **التركيب:** الكفاية الواحدة يمكن أن تتألف من تشكيلة غير متجانسة من المعارف والمهارات والقدرات العقلية والخطاطات الحسية ... لكن ما يوحد كل هذه العناصر (المكونات) هو فائدتها ومنفعتها في حل المشاكل ومن هنا الطابع الوظيفي العملي للكفايات، إن ما يوحد بينها هو النشاط التقني والاجتماعي الذي سينتج عن توظيفها.
- **المرونة:** إن ما يميز الكفايات وخاصة الكفايات الممتدة (المستعرضة) هي مرونتها بحيث يكون باستطاعة الفرد تحويل مجال الاستفادة منها، أي تطبيقها في سياقات جديدة ومختلفة عن السياقات التي اكتسبها فيها.
- **التكيف:** الكفايات تعني مقدرة الباحث على أداء أنشطة ومهام وتوظيف مكتسباته من خلال وضعيات ولحل مشاكل، أي قدرته في نهاية المطاف على التكيف والملائمة والفاعلية. إن الكفاية تعبير عن القدرة على إنجاز مهمة معينة بشكل مرض.
- **الطبيعة اللولبية (الإنمائية):** كما تتميز الكفاية بطابعها اللولبي، فهي تشكيلة (مزيج) من العناصر، منها ما هو مكتسب الآن ومنها ما تم اكتسابه في حصص ومواقف وتجارب ماضية.

٣–**أبعاد الكفايات:** هناك مجموعة من الأبعاد التي يجب أن تتوافر لدى الباحث العلمي منها:(محرز، ٢٠١٠، ص٨٤)

- **البعد الأخلاقي:** وهو البعد الذي يهتم بأخلاقيات البحث العلمي.

- **البعد الأكاديمي:** وهو البعد الذي يضم المعرفة، والتي تمكن الباحثين من إجراءات البحث العلمي بجودة عالية.
- **البعد التربوي:** ويعتمد على استخدام المفاهيم والنظريات التربوية في تحقيق أهداف البحث العلمي.
- **البعد السلوكي:** حيث تنعكس جميع الأبعاد السابقة على سلوكيات الباحث العلمية والعملية .

٤- **مصادر الكفايات:** (عطوان والفليت، ٢٠١١، ص٢٦٨)

لكفايات البحث العلمي مجموعة من المصادر تتمثل فيما يلي:

- **المصادر النظرية:** وهي النظريات التربوية التي تمثل أهم مرتكزات البحث العلمي.
- **الملاحظة:** ويقصد بها الملاحظة المنظمة والدقيقة لأداء مجموعة ممن يشهد لهم بالكفاءة في ميدان العمل والتخصص، للوقوف على قائمة من الكفايات الهامة في البحث العلمي.
- **القوائم الجاهزة:** وهي المعدة سابقا في موضوعات ومؤسسات متشابهة.
- **خبراء المهنة:** وهم الخبراء الذين يمتلكون المعرفة اللازمة لتوجيه الباحثين نحو البحث العلمي، مثال ذلك اعتماد طلبة الدراسات العليا على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لتحديد كفايات البحث العلمي لهم.
- **التخمين والاستقراء:** وهى من المصادر المهمة لتحديد المهام والأدوار التي يقوم بها الفرد في ظل الظروف والمتغيرات الحالية والمستقبلية.
- **حاجات الميدان:** وهي طبيعة الميدان وحاجاته، أي دراسة المجتمع وتطوراته والمتغيرات التي يمر بها وتداعياتها وانعكاساتها على الفرد والمجتمع.
- **تحليل البيانات:** ويقصد به تحليل المهام والأدوار والمعارف التي تحدد الكفايات الخاصة بالبحث العلمي لدة طلبة الدراسات العليا.

٥- **دواعي كفايات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا:** (المليجي، ٢٠١١، ص٢٢٥)

- **دواعي تتعلق بالثورة المعرفية** والتكنولوجية التي شملت جميع المجالات والتي يجب التعامل معها بإتقان من خلال امتلاك الكفايات الشخصية

لطلبة الدراسات العليا، ومنها سرعة تدفق المعرفة والتقدم التكنولوجي وتعدد المشكلات والقضايا محليا وعالميا.

- **دواعي تتعلق بالتغيرات السياسية والاقتصادية والبيئية** التي تتطلب كفايات جديدة تتناسب مع هذه التغيرات.
- **دواعي تتعلق بالخبرات الأجنبية** والتي يجب الاستفادة منها والقضاء على الفجوة بينها وبين الخبرات المحلية.
- **دواعي تتعلق باقتصاد المعرفة** وضرورة التوجه إلى عولمة المعرفة.
- **دواعي تتعلق بالتقدم التكنولوجي** حيث تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتي من حق الطالب معرفة مصادرها المختلفة وما تتطلبه من معارف ومهارات واتجاهات تتعلق بمجال التقنية، مل النشر العلمي عبر المواقع الإلكترونية، الحاجة إلى محركات البحث العلمي، وتسارع الجامعات في تطوير مواقعها الإلكترونية جميعها مدعاة للاهتمام من قبل طلبة الدراسات العليا.(كارول .ج. بلاند وآخرون، ٢٠١٢، ص ص ٤٠-٤١)
- **دواعي تتعلق بالتغيرات الثقافية:** سرعة وتحول الأحداث المحلية والعالمية، والتحولات الاقتصادية التي يمر بها معظم دول العالم والبيئات المحلية، وتداخل المشكلات والقضايا المجتمعية حيث يسهم البحث العلمي في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.
- **دواعي تتعلق بالكفايات الأخلاقية** حيث تتطلب الكفايات الأخلاقية مجموعة السمات والخصائص الشخصية التي يجب أن يتحلى بها الباحثون، وتتمل في الأمانة العلمية وتقبل النقد الهادف، وذلك باعتبار أن الضمير الإنساني هو المحرك لسلوك الباحث العلمي فإن غاب الضمير غابت أخلاقيات المهنة والبحث العلمي.

٦- **أنواع الكفايات البحثية لدى طلبة الدراسات العليا:** (رسمي، ٢٠١١، ص١٢٢٥)

من خلال العرض السابق لفلسفة كفايات البحث العلمي لطلبة الدراسات العليا في ضوء اقتصاد المعرفة يمكن تناول أهم الكفايات البحثية من خلال ما يلي:

أ- **الكفايات الشخصية:** وهى السمات الشخصية التي يجب أن تتوافر لدى طلبة الدراسات العليا في ضوء اقتصاد المعرفة ومنها:

- اكتشاف المعرفة.
- المثابرة والصبر على العلم.
- تحمل المسئولية.
- المرونة الفكرية.
- متابعة مستجدات البحث العلمي.
- العمل في فريق.
- الاتصال والتواصل مع الآخرين.
- التعلم الذاتي.

ب- **الكفايات الأخلاقية:** ويقصد بها مجموعة المهارات والمعارف التي تجعل طالب الدراسات العليا ملماً بالجوانب الأخلاقية والتي توجه سلوكهم أثناء وبعد إجراء البحث العلمي ومنا ما يلي:

- الأمانة العلمية.
- التواضع مع الآخرين.
- ت قبل النقد الهادف.

ج- **الكفايات الإجرائية:** ويقصد بها قدرة الباحث على تنفيذ خطوات البحث للوصول الى النتائج والحلول اللازمة لمشكلته ومنها ما يلي: (عبد الرازق، ٢٠١٠، ص١٢٤)

- تحديد المشكلة وصياغتها.
- صياغة الفروض واختبار صحتها.
- صياغة أهداف الدراسة بصورة واضحة.
- جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالمشكلة من مصادرها الأصلية.
- انتقاء الأدبيات ذات الصلة بالبحث.
- تحديد المنهج اللازم لطبيعة البحث.
- توظيف نتائج الدراسات السابقة.
- تحديد عينة الدراسة وطرق اختيارها.
- تصنيف البيانات الميدانية وتنظيمها.
- اختبار الأسلوب الإحصائي المناسب.
- الربط بين الجانبين النظري والتطبيقي.
- صياغة النتائج بطريقة إجرائية.
- كتابة التقرير النهائي للبحث.

د- **الكفايات العلمية:** ويقصد بها قدرة طلبة الدراسات العليا على الاختيار العلمي لمشكلة دراسته ومعالجتها بطريقة منطقية، وكذلك القدرة على تقويم بحثه ومعرفة نقاط القوة والضعف والتغلب عليها.

ومن هذه الكفايات ما يلي:

(Bradfard De long, L. andsummers L2009)-

- تنظيم البحث بشكل منطقي.
- التوثيق العلمي لمصادر البحث.
- إبراز رأى الباحث وتوجهه الفكري.
- التغلب على معوقات البحث العلمي.
- معالجة نقاط الضعف الموجودة بالبحث.
- الاستفادة من نقاط القوة الموجودة بالبحث

٧- **كفايات البحث العلمي في ظل اقتصاد المعرفة:** (كارول بلاند، ٢٠١٢، ص٤٤ مرجع سابق)

أ- **إعادة النظر في سياسات البحث لعلمي وتطويره:** وتعتمد قوة سياسات البحث العلمي في دولة ما علي درجة توافر العناصر التالية:

- مدي وجود استراتيجيه قومية للبحث العلمي علي المستوى الاستراتيجي للدولة (الأهداف – المجالات – التمويل – التدريب – التنفيذ) وعلي المستوي القطاعي (الصناعي – الزراعة – الحكومي أو الخاص).
- مدي انتشار وكفاءة مؤسسات ومراكز البحث العلمي من حيث: توافر الكوادر العلمية والمؤهلة والمدربة وتوافر التمويل المناسب والكافي للمشروعات البحثية وفقا للأولويات.
- مدي توافر دوريات النشر العلمي والرحلات العلمية المنظمة مع المؤسسات البحثية والجامعية المناظرة في دول العالم المختلفة.
- نظم البعثات والمنح العلمية وتبادل الخبرات ومدي عدالتها وكفاءتها.
- مدي توافر الاهتمام المجتمعي بالعلماء والباحثين.
- نظم التعليم ودور المعامل فيها.
- مستوي فاعلية أقسام البحوث والتطوير بالشركات العامة الخاصة .
- مدي فاعلية الهيكل الصناعي والإنتاجي في الدولة.

٨-كفايات الدراسات العليا في ظل اقتصاد المعرفة:

(Gadrey jean, Gallouj Faiz 2002,p82)

تمثل الدراسات العليا قمة الهرم التعليمي، وذلك لما لها من أهمية بالغة في إثراء المجتمع بالباحثين، والعلماء، وتمثل بيوت الخبرة التي تسهم في إيجاد الحلول

المتعلقة بكافة المشكلات المجتمعية، فالدراسات العليا برامج مسئولة عن تحقيق التقدم والرقى للمجتمعات في مختلف المجالات، وما يزيد من أهميتها في الوقت الراهن سرعة تدفق المعرفة مما يدعو إلى تطويرها للأسباب الآتية:

- أن الدراسات العليا هي الحقل الخصب والمجال الميداني للبحث العلمي.
- أنها مصدر إعداد العلماء والباحثين واستثمار طاقاتهم الإبداعية للوصول إلي حلول لقضايا المجتمع.
- أنها تقوم بدور فعال في إثراء البحث العلمي في مختلف مجالات المجتمع وتطوره.
- الانطلاق من واقع قضايا المجتمع ودراسة العوامل المؤثرة وأسباب تحقيقها، وتقديم مقترحات علمية إجرائية يمكن تنفيذها في الواقع.
- تعمل علي تجديد الثقافة وتطورها، والبعد عن الجمود في القوالب القديمة.

٩-كفايات تسويق نتائج البحث العلمي في ظل اقتصد المعرفة:

(John Haughion and peter Sheehan 2010,p 9)

يعد تسويق البحث العلمي من الخدمات والإعلان عنها بشكل جيد، فهو الأداء الأمثل في استغلال ثروات الدولة المادية والبشرية من خلال برامج التطوير المعتمدة علي المعرفة، وكفايات الموارد البشرية والخبرات والإمكانات والتجهيزات اللازمة لتحقيق أهداف البحث العلمي من خلال إتباع الآليات الآتية:

- إنشاء مراكز أو معاهد لتسويق البحث العلمي والخدمات الاستشارية بالجامعات للاتصال بقطاعات المجتمع بشكل فعال.
- إقامة المعارض التسويقية لمنتجات الجامعة وتوفير الإعلانات الجيدة للخدمات الجامعية.
- تبادل النشرات العلمية بين الجامعات والمؤسسات حول نتائج البحوث التي تم انجازها بقصد التسويق للبحث العلمي في الجامعات.
- المرونة في الإجراءات المتبعة لتقديم الخدمات الاستشارية والبحثية.

١٠-سمات طلبة الدراسات العليا في ظل اقتصاد المعرفة:

(Bosman, K, 2002,p15).

- الرغبة في الاستمرار بطريق البحث وعدم هدر الوقت بلا فائدة.
- تحمل متاعب البحث العلمي والتروي في إصدار القرارات.

- الالتزام بالأمانة العلمية باعتبارها عنوان شرف الباحث.
- يتميز بالمرونة الفكرية باحترام آراء الآخرين وتقدير أعمالهم وتفهم اجتهاداتهم.
- يتسم بالحيادية والنزاهة والروح النقدية، بمعنى التجرد من الميول والرغبات الذاتية.
- يتميز بقوة الملاحظة والدقة في تحديد مشكلته وجمع البيانات اللازمة حولها.
- له القدرة على فهم الواقع والقضايا المجتمعية التي تستلزم البحث والدراسة.
- له القدرة على التجديد والابتكار ويبدأ من حيث انتهى الآخرون.
- يمتلك المعارف والمهارات التي تساعده على إتقان البحث العلمي.
- له دور بارز في الجمعيات العلمية والمؤسسات حيث يشارك بفاعلية في التطور الاجتماعي.
- له القدرة على تحليل المعلومات والبيانات اللازمة لتحديد مشكلات مجتمعه.
- يمتلك القدرة على تطوير ذاته وقدراته البحثية.
- مستعد لتقبل الآراء المخالفة وعد التعصب لفكر أو لمدرسة علمية معينة.
- يستخدم المنطق والحجج عند مناقشة الآخرين وذلك عن طريق الفهم العميق لمشكلته.

١١- التنمية المستمرة للباحثين في ظل اقتصاد المعرفة:

أصبحت الجامعة كأحد مؤسسات إنتاج ونشر المعرفة مطالبة بزيادة الاهتمام بالباحثين لأنهم الثروة الحقيقية للأمم، فالمتغيرات والتحديات التي يعيشها المجتمع العربي حاليا ومستقبلا تفرض علي الجامعة تطوير مهمتها البحثية بالاعتماد علي منسوبها من الباحثين، لان العقل البشري (الباحث) هو أهم أدوات البحث العلمي الجيد وخاصة في عصر يتميز بتزايد المعرفة وتدفقها.

١٢- تجارب عالمية لتطوير التعليم المبني على اقتصاد المعرفة:

(الفنتوخ، مرجع سابق)

أ-**تجربة كوريا الجنوبية:** ففي عام ٢٠٠٠م أفصح الرئيس الكوري عن رغبته في تطوير التعليم بكوريا والاعتماد على اقتصاد المعرفة، من

خلال الإعلان الرئاسي لتحويل كوريا لاقتصاد معتمد على المعرفة، وبعد مرور ثلاثة شهور من صدور الإعلان الرئاسي، تم بدء العمل بخطة استراتيجية متوسطة الأجل مدتها ثلاثة سنوات لتنفيذ رؤية كوريا نحو اقتصاد المعرفة، وكانت محاور الخطة حول تطوير الموارد البشرية بكافة القطاعات ومنها التعليم والتعليم العالي، وتطوير الصناعات المختلفة والمعتمدة على المعرفة، وتطوير البحث العلمي والعلوم التقنية وتقليل الفجوة الرقمية، إلى أن أصبحت كوريا حاليا من اكبر الدول نمواً في مجال الاقتصاد المبني على المعرفة.

ب-**تجربة سنغافورة:** حيث تبنت سنغافورة سياسة التغيير بالتعليم، وخطت لها طريقا ثابتا نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وذلك بعدما تعرضت للأزمة الاقتصادية التي طاحت بآسيا في نهاية التسعينات، واعتمدت سنغافورة في خطتها التطويرية على مجموعة من المراحل ومنها الاستثمار المكثف بالنظام التعليمي، الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير، الاستثمار في العلوم التقنية، وتشجيع الإبداع وتمويل المشاريع البحثية والمعرفية، وكذا نشر ثقافة الابتكار والبحث العلمي بين الشباب، حيث يعتبر البنك الدولي سنغافورة من أفضل الدول التي نجحت في تطوير نظامها التعليمي لخدمة التحول لاقتصاد المعرفة.

ج- **التجربة الأمريكية:** من خلال شركات الإنترنت ففي إحصائية ٢٠١٦م جوجل قيمتها التسويقية ٤٠٠ مليار دولار وإيراداتها ٧٠ مليار دولار، الفيس بوك قيمتها التسويقية ١٠٠ مليار دولار وإيراداتها ١٠ مليار دولار، ياهو قيمتها السوقية ٣٥ مليار دولار وإيراداتها ٥ مليار دولار، تويتر قيمتها التسويقية ٤٢ مليار دولار، وإيراداتها ٥ مليار دولار، أربعة شركات فقط بلغت قيمتها التسويقية ٥٧٧ مليار دولار، ودخلها السنوي ٩٠ مليار دولار للاقتصاد الأمريكي، لذا تعتبر أمريكا من النماذج الناجحة في صناعة المنتجات المعرفية والتي حققت فرصًا وظيفية عالية ودخلاً قوميًا كبيرًا يعتمد على التعليم والبحث والمعرفة.

ثالثاً– الاستراتيجية المقترحة لتطوير كفايات البحث العلمي لدى طلبة الجامعات السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة:

انطلاقا من العلاقة المترابطة بين التربية والمجتمع، حيث أن دور التربية تغيير المجتمع وحل المشكلات والقضايا التي يتعرض إليها، كما أن معظم الدول المتقدمة بدأت في تحول مجتمعاتها إلى مجتمعات قائمة على المعرفة واقتصادها أصبح قائما على المعرفة، ورغبة في الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة تجتهد بعض الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية والتي تعتبر من الدول الناهضة اقتصاديا نحو الاهتمام باقتصاد المعرفة، وذلك عن طريق التركيز على تطوير العنصر البشري وتوجيهه ليكون مبدعا وأكثر إنتاجية من خلال زيادة أهمية المعرفة وتوليدها ونشرها واستثمارها للتنافس العالمي، وتعتبر المؤسسات الجامعية من أهم المؤسسات المعنية بتنمية الموارد البشرية من خلال إعداد الباحثين القادرين على قيادة المستقبل والذين يتم اكتسابهم المعارف والمهارات والاتجاهات التي تؤهلهم للتعامل مع عصر اقتصاد المعرفة

وبناء عليه، يصبح تحول المملكة العربية السعودية باتجاه مجتمع المعرفة أمراً حتمياً، لضمان استدامة عملية التنمية، لذا يقدم الباحث استراتيجية مقترحة لتطوير كفايات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية باعتبارهم من الموارد البشرية التي تهتم بها الجامعة، وكذا هم المعنيين بالابتكار والتطور الذاتي، حيث تقوم الجامعة بتنميتهم ورعايتهم وتمكينهم من العمل والتطوير والتدريب والتعلم مدى الحياة، وعليه سوف تسير الاستراتيجية المقترحة وفق العناصر الآتية:

- رؤية الاستراتيجية.
- الرسالة.
- الأهداف.
- أسس ومنطلقات الاستراتيجية.
- مجالات الاستراتيجية.
- متطلبات تطبيق الاستراتيجية.

١– **رؤية الاستراتيجية:** تنطلق الاستراتيجية المقترحة لبناء المجتمع القائم على اقتصاد المعرفة، وكذا تنمية الباحثين الذين يمثلون رأس المال البشري نحو تحقيق مجتمع المعرفة من خلال الرؤية التالية:" **استراتيجية معنية بالتطور العلمي والمعرفي لقطاع الدراسات العليا بالجامعات السعودية في ظل اقتصاد قائم على المعرفة مزدهر متنوع المصادر والإمكانيات**". وقد وضعت الرؤية الحالية انطلاقا من مشروع (٢٠٣٠) والتي تتبناه المملكة العربية السعودية من

خلال تحول المملكة الى الاقتصاد القائم على المعرفة، مع وجود أساس اجتماعي وثقافي داعم ومستدام.

٢-رسالة الاستراتيجية: تسعى الاستراتيجية المقترحة إلى إعداد وتنمية طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية وفق متطلبات اقتصاد المعرفة.

٣-أهداف الاستراتيجية: تهدف الاستراتيجية المقترحة إلى:

- الارتقاء بالتعليم العالي والذي يعتمد على تقنية المعلومات والاتصالات.
- العمل على تحقيق التعاون بين البحث العلمي بالجامعات والشركات لتحويل نتائج البحوث لمنتجات اقتصادية.
- الاهتمام بإعداد الطلاب للتعليم المستمر مدى الحياة.
- الارتقاء بالمستوى العلمي لطلبة الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه)
- التنسيق بين الجامعات والقطاعات المختلفة للاقتصاد القائم على المعرفة بصورة متكاملة.
- الاهتمام بجوانب التحول إلى مجتمع المعرفة بالاهتمام برأس المال البشري وتقنية المعلومات والاتصالات.
- بناء القدرات البشرية كجزء من التوجه الرامي إلى تحديد آلية التنفيذ وتطويرها.
- الاندماج مع الخبرات العالمية في كيفية رعاية الباحثين والموهوبين والمؤمنين بثقافة العمل والتنمية.
- زيادة إنتاج ونشر المعرفة في مختلف المجالات.
- المساهمة في التنمية المجتمعية.

ويتطلب تحقيق الأهداف السابقة ما يلي:

- إعادة صياغة أهداف التعليم والبحث العلمي لتواكب الرؤية الوطنية بالمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.
- تطوير البنية التحتية للجامعات السعودية بحيث ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تطوير برامج الدراسات العليا بالجامعات السعودية وفق اقتصاديات المعرفة.

- الاهتمام بالإرشاد الأكاديمي في اكتساب طلبة الدراسات العليا القيم والمعارف والاتجاهات المرغوبة في ضوء اقتصاد المعرفة.
- وضع برامج تساعد على تكوين مناخ إيجابي لإنتاج المعرفة بدلا من استهلاكها أي ابتكار وإبداع المعرفة.
- الاهتمام بتعليم اللغات الحية لتمكين الطلبة على الاطلاع المستمر لما يستجد من طرق ومكونات المعرفة.
- العمل على تقليل الفجوة الرقمية من خلال انتشار الإنترنت وزيادة عمل مستخدميه من طلبة الدراسات العليا.
- إعادة هيكلة التعليم العالي وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على التنمية من خلال خطط وطنية مدعومة بالخبرات العالمية.
- تطوير طرق التدريس وأساليب التقويم لتستوعب الصياغات الجديدة من أهداف اقتصاديات المعرفة.
- تحسين القدرات الإدارية والتنظيمية بالجامعات لتعزيز البيئة التعليمية والبحثية لدى طلبة الدراسات العليا.

٤-أسس ومنطلقات الاستراتيجية المقترحة:

يتضح من أهداف الاستراتيجية المقترحة والمشار إليها أنها تستهدف مجتمع المعرفة من خلال الاهتمام بالقدرات البشرية وتطويرها ممثلة في طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية، وتقوم الاستراتيجية المقترحة على مجموعة من الأسس والمنطلقات منها:

- الأهمية القصوى للعنصر البشري بالنسبة للتنمية الشاملة بالمملكة العربية السعودية.
- أصبحت المعرفة من أهم عناصر زيادة الإنتاج والتقدم الاقتصادي في معظم الدول المتقدمة.
- لم يعد النجاح في الاندماج مع المنظومة العالمية يعتمد على الصعيد التجاري فقط بل امتد ليشمل مجال المعرفة لنشر التنافسي بين الأفراد والجماعات والمؤسسات.
- الخبرة الجامعية وما لها من أدوار مهمة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- الرفاهية والترابط الاجتماعي، والقدرات البشرية المتطورة، وريادة إقليمية وعالمية جميعها أسس تعتمد على المعرفة.

- مراعاة الفروق الفردية بين الباحثين من الضروريات المهمة بالجامعات لاكتساب الطلبة المهارات والقيم والاتجاهات التي تسهم في بناء مجتمع المعرفة.
- الواقعية في معالجة المشكلات والقضايا المجتمعية من منظور كلي، من خلال تقديم خطط بحثية لحل المشكلات التي تتلاءم مع رؤية ورسالة وأهداف المجتمع.
- البحث العلمي يقوم على تشجيع الفكر الناقد والنقد الذاتي والنقد البناء.
- يقوم التعليم على حرية البحث، والإبداع وحرية الرأي، وتقبل الآخرين لمشاركة الجميع في بناء المجتمعات.

٥- مجالات تطبيق الاستراتيجية المقترحة:

أ- **التعليم العالي وتطوير كفايات السياسات التعليمية القائمة:** حيث يمكن للتعليم العالي بالمملكة العربية السعودية تطوير السياسات القائمة في ضوء اقتصاد المعرفة وذلك عن طريق:

- تعزيز القدرة على البحث والارتقاء بجودته.
- مواكبة المستويات الدولية.
- تفعيل الدور الهيئة الوطنية للجودة والاعتماد الأكاديمي.
- إعادة هيكلة الإدارة الداخلية للارتقاء بكفاءة قيادات مؤسسات التعليم العالي.
- تطوير اختبارات القبول في الكليات والمعاهد
- تمويل البحوث التنافسية التي تدعم المعرفة للطلبة الملتحقين بالجامعة.
- توفير أسباب التعليم الجامعي والدراسات العليا في العلوم المختلفة
- المساهمة في تلبية حاجات الوطن من خلال دراسة العلوم المختلفة.
- النهوض بالنشاط الثقافي والرياضي والاجتماعي والعلمي.
- إعداد البحوث العلمية وترجمتها ونشرها وتشجيعها في المجالات المختلفة.

ب-**التعليم العالي وتطوير كفايات الموارد البشرية:** حيث يمكن تحسين السياسات القائمة في مجال تنمية الموارد البشرية على النحو التالي:

- الارتقاء بكفاءة نظام الإحصاءات (المعلومات).

- توفير المزيد من ذوي الخبرة التدريسية والبحثية من أصحاب المستويات العلمية الرفيعة.
- مساهمة الجامعة في بناء منظومة تنمية الموارد البشرية الوطنية.
- إنشاء المراكز الاستشارية التعليمية والتدريبية لتنمية الموارد البشرية.
- الابتكار التقني وزيادة براءات الاختراع الممنوحة لتشجيع الطلبة بالتعليم العالي.
- تنمية التفكير النقدي لدى الطلبة في مجالات تخصصهم.
- إحاطة الطلبة بقضايا المجتمع المحلي وربطها بمجال عملهم وتخصصاتهم.
- إفساح المجال أمام الطلبة للاتصال بمصادر البيئة الطبيعية والاجتماعية وقدرته على تفسير الظواهر.

ج- **التعليم العالي وتطوير كفايات طلبة الدراسات العليا أكاديمياً:** ذلك وتقترح الاستراتيجية مجموعة من الكفايات التي يجب أن يمتلكها طالب الدراسات العليا بالجامعات السعودية على النحو التالي:

- تشجيع طلبة الدراسات العليا على تعلم وإتقان اللغة العربية واللغات الأخرى سعيا وراء زيادة المعرفة.
- تزويد طلبة الدراسات العليا بالمعارف والاتجاهات ذات الارتباط بتخصصه.
- توعية طلبة الدراسات العليا نحو الارتقاء بالمجتمع السعودي.
- إكساب طلبة الدراسات العليا مهارات التواصل مع الآخرين وتنمية دافعيتهم واستثارتها.
- تنمية أدوار طلبة الدراسات العليا الابتكارية ومساعدتهم على اكتشاف المعرفة.
- تنمية وعى طلبة الدراسات العليا بالنواحي السياسية والاجتماعية والثقافية محلياً وعالمياً.
- بيان الانسجام التام بين العلم والدين في الشريعة الإسلامية من خلال البحوث العلمية في ذلك.
- تمكين طلبة الدراسات العليا من الاضطلاع بدورهم الفعال في بناء الحياة الاجتماعية وتوجيهها توجيهاً سليماً.

د- التعليم العالي وتطوير كفايات طلبة الدراسات العليا تكنولوجياً:

- تنمية الطلبة نحو الإلمام بتكنولوجيا العصر وطرق الاستفادة منها.
- توفير الكوادر الماهرة والقادرة على الحركة بمرونة بين مؤسسات البحث والتطوير باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- دعم الإنفاق العام على البحث والتطوير عبر التقنيات الحديثة.
- التشريعات والقوانين المناسبة مع بيئة أعمال داعمة تتضمن حاضنات وحدائق التكنولوجيا ومراكز المعلومات.
- دعم تعليم العلوم والتكنولوجيا في التعليم العالي بلغة القوى العاملة، فقد بين الاقتصاديون وجود علاقة بين اللغة وزيادة النمو الاقتصادي.
- التنمية المتزايد نحو الاستفادة من التطورات التقنية الهائلة في مجال البحث العلمي.
- تعاظم دور الثورة التكنولوجية وتأثيرها في اقتصاد المعرفة من خلال التغيرات السريعة في أسلوب التدريس بالجامعات.
- بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطوير وسائل التكنولوجيا مما يساعد الباحثين على الاستفادة من خبرات بعض الدول في مجال تخصصهم.
- تطور وسائل الإعلام وتعاظم دور المعلوماتية وتدويل بعض المشكلات المجتمعية كالفقر والتنمية المستدامة، وحماية البيئة والتوجه العالمي لتنسيق عمليات المعالجة لهذه المشكلات البحثية.
- تدريب الطلبةعلىالاتصال عبر شبكة الانترنيت مثل التعليم عن بعد. وكذلك عقد المؤتمرات العلمية والندوات بين الباحثين وظهور الانترنيت في مجال الاتصالاتو الرسائل الإلكترونية وتبادل المعلومات والوثائق حيث أنه يشكل مع الواب Web دعامة لأداة معلوماتية قوية.
- مساعدة الطلبة في ممارسةالأنشطةالخدمية الجديدة والتي لم تكن موجودة من قبل مثل تجميع البيانات وتشغيلها وكتابة تقارير عنها بواسطة أجهزة الكمبيوتر مع إمكانية إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني.

- إكساب الطلبة مهارات التعلم الذاتي، والبحث عن المعرفة، والاتصال والتواصل مع الآخرين.

هـ- التعليم العالي وتطوير كفايات طلبة الدراسات العليا الشخصية:

- مساعدة الطلبة على التجديد والإبداع والابتكار.
- تنمية قدرة الطلبة على التعلم الذاتي عبر المصادر المختلفة.
- تنمية مهارات الطلبة نحو الاتصال مع الآخرين من زملائهم وأساتذتهم.
- مساعدة الطلبة على تحمل المسؤولية العلمية .
- تنمية روح الصبر والمثابرة على مشقة البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا،
- تنمية قدرة الطلبة على التفكير العلمي الناقد العلمي والمبني على الأسس العلمية والمنطقية.
- تنمية الطلبة نحو العمل بفاعلية مع الفرق البحثية والمشاريع المشتركة.
- مساعدة الطلبة على متابعة كل ما يستجد في مجال البحث العلمي ومرتبط بمجال تخصصاتهم.
- تنمية الطلبة حول أخلاقيات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في البحث العلمي.

و- التعليم العالي وتطوير كفايات طلبة الدراسات العليا فنياً وعلمياً:

- مساعدة الطلبة على جمع المعلومات والبيانات من مصادرها المختلفة وتوظيفها.
- مساعدة الطلبة على صياغة نتائج أبحاثهم وتحليلهما وتفسيرها.
- مساعدة الطلبة على اختيار المنهج العلمي المناسب لحل مشكلاتهم البحثية.
- التدريب المستمر للطلبة على كيفية تحديد المشكلات وصياغة التساؤلات بشكل دقيق.
- انعقاد المحاضرات والندوات التي تساعد طلبة الدراسات العليا على فهم علاقة البحث العلمي بالمجتمع ودوره في حل القضايا والمشكلات المجتمعية.
- اكتساب طلبة الدراسات العليا القيم المرتبطة بالبحث العلمي وأخلاقياته .

- توعية طلبة الدراسات العليا نحو معوقات البحث العلمي وطرق التغلب عليها.
- اكتساب طلبة الدراسات العليا لمهارات توثيق البحث العلمي بالطريقة الصحيحة.
- إكساب الطلبة لمهارة الاستفادة من خبرات وتجارب الزملاء من ذوي الخبرة بمجال البحث العلمي.

٦-متطلبات تطبيق الاستراتيجية:

- **متطلبات تطبيق التصور المقترح:**

يتطلب تطبيق الاستراتيجية المقترحة توافر عدة عوامل أساسية تتمثل في تقوية البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستصدار التشريعات الإدارية اللازمة للتطبيق، وإعداد القوى البشرية وترسيخ مبدأ التعلم في ظل اقتصاد المعرفة وفيما يلي عرض موجز لتلك المتطلبات:

- **متطلبات مادية:** وتتمثل في تقوية البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدعيمها، ويكون ذلك من خلال توفير أماكن البحث العلمي ومنها المكتبات

الرقمية والمصادر البحثية المتنوعة، ويتطلب ذلك شبكة انترنيت عالمية تربط جميع مصادر البحث العلمي المحلية والعالمية مع بعضها البعض حتى يتمكن طلبة الدراسات العليا من مواصلة عملية البحث في أي مكان وزمان **وتتطلب تلك البنية ما يلي:**

- توفير المكتبات الرقمية والتي تمثل مستودعات هائلة من المعلومات التي تخص طلبة الدراسات العليا والتي يمكن الرجوع لها في أي وقت.
- إعداد السجلات اللازمة بتجميع عناوين الأبحاث العلمية والمصادر المعرفية، لمساعدة الطلبة على تأكيد المعلومات والبيانات التي توجه مسار عملهم البحثي.
- تزويد المكتبات بالمتخصصين في توجيه الطلبة نحو كيفية البحث والحصول على المصادر البحثية في مجال تخصصاتهم.

- **متطلبات تشريعية:** وتتمثل في استصدار التشريعات الإدارية اللازمة للتطبيق وتحقق النقاط التالية:

- تحديد قوانين إعادة هيكلة الإدارة الداخلية للدراسات العليا للارتقاء بكفاءة قيادات مؤسسات التعليم العالي.
- تطوير التشريعات الخاصة باختيارات القبول في بالدراسات العليا.
- تطوير مصادر مشاركة الكلفة بالتعليم العالي التي تدعم البحث العلمي والمعرفة للطلبة الملتحقين بالجامعة.
- تحديد لوائح ووضع نظام لتقييم أداء طلبة الدراسات العليا.

- **متطلبات بشرية:** وتتمثل من خلال النقاط التالية:

- تمتع طلبة الدراسات العليا بالنضج والثقة بالنفس والانضباط الذاتي، مهارات إدارة الوقت، والمهارات الأساسية في استخدام مهارات البحث العلمي، وكذا مهارات الاتصال والتواصل مع الآخرين.
- وضع خطة تجديدية مستمرة لتدريب الطلبة على البحث العلمي وكفاياته من قبل أعضاء هيئة التدريس بالأقسام والكليات.
- إتاحة الفرصة لكل الطلبة على حد سواء في حضور البرامج التدريبية الخاصة بكفايات البحث العلمي،واعتماد هذه البرامج واعتبارها شرط من شروط الحصول على الدرجات العلمية المختلفة.
- تنمية الوعي لدى طلبة الدراسات العليا بأهمية وكيفية المشاركة في التخطيط والتنفيذ وصنع القرارات المرتبطة بكفايات البحث العلمي.

رابعاً– مقترحات البحث:

يقدم البحث الحالي مجموعة من المقترحات التي قد تفيد في تطوير كفايات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية تتمثل فيما يلي:

- الاهتمام بجوانب التحول إلى مجتمع المعرفة في حل قضايا ومشكلات التعليم.
- تقديم الخطط اللازمة والتي من شأنها تطوير كفايات البحث العلمي.
- بناء القدرات البشرية كجزء من التوجه الرامي إلى تطوير البحث العلمي.
- قيام المسئولين بإدارة ميزانية البحث العلمي اللازمة للتحول نحو اقتصاديات المعرفة.
- إنشاء مراكز للتنمية البحثية الشاملة بالمملكة العربية السعودية.
- استخدام مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل قياس مدى تطور البحث العلمي وكفاياته بالتعليم العالي.

- التوسع في أهداف وسياسات قطاع الدراسات العليا بالتعليم العالي لتحقيق الجودة الكمية والكيفية لمخرجاته.
- تلبية الجامعات السعودية لمتطلبات التحول لمجتمع المعرفة من خلال الابتكار في البحث العلمي والمشاركة المجتمعية.
- مراعاة توظيف المعرفة لتحقيق التطوير والإبداع في البحث العلمي.
- زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير لتنمية المشاريع المشتركة بين الجامعة والمجتمع.
- تحفيز طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية على الإبداع من خلال الجوائز السنوية المعدة لذلك.
- ضرورة عقد الندوات والمؤتمرات لتبادل الخبرات بين طلبة الدراسات العليا في مختلف التخصصات.
- ضرورة وضع آليات وتصورات للتغلب على تحديات البحث العلمي بالجامعات السعودية.
- ضرورة الاستفادة من خبرات بعض الدول الرائدة في مجال البحث العلمي وتطبيقاته.
- ضرورة مراجعة البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لقطاع الدراسات العليا بالجامعات السعودية.
- إنشاء المواقع الالكترونية الخاصة بالبحث العلمي، لدعم الباحثين معرفيا وخلقيا وأكاديميا.
- بناء المعرفة الجديدة لطلبة الدراسات العليا من خلال التكامل بين الجامعات والمراكز البحثية المختلفة والمؤسسات المعنية بتوليد المعرفة ونشرها وتطبيقها.
- محاولة إدخال مقررات اقتصاديات المعرفة في مؤسسات التعليم وربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل.
- تبني رؤية حرية الرأي والتعبير والنقد العلمي بالبحث العلمي .
- ضرورة نشر التعليم القائم على بناء القدرات الذاتية في البحث والتطوير بكافة النشاطات المجتمعية.

المراجع

أولاً– المراجع العربية:

الإبراهيم، يوسف حمد، **التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني علي المعرفة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ،٢٠٠٤.

الشمري هاشم، الليث يناديا، الاقتصاد المعرفي الطبعة الأولي، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن،٢٠٠٨.

السمرائي، سلوى أمين، **رؤية تشخيصية للمجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الإسراء الخاصة، كلية العلوم الإدارية، المجلد ١٤، العراق، ٢٠٠٨.

إبراهيم المليجي، رضا: **التوجه الاستراتيجي لتطوير التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة "طموحات ورؤى مستقبلية"**، المؤتمر الدولي السادس للمركز العربي للتعليم والتنمية، "**التعليم والبحث العلمي في مشروع النهضة العربية** "آفاق نحو مجتمع المعرفة، ٥–٧ يوليو، المجلد الثاني. ٢٠١٠م.

الهاشمي عبد الرحمن،عزاوي فائزة، **المنهج واقتصاد المعرفة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، الطبعة الأولي، ٢٠٠٧.

الطلافحة، حسين، **أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون العربي في التحول الاقتصاد المعرفي**، ورقة مقدمة الى ورشة عمل حول، الاقتصاد المعرفي، الدوحة، ١٠–١١ أكتروبر ٢٠١٢.

الدسوقي توفيق، إبراهيم : **تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، ٢٠١٣.

بدران شبل، الدهشان جمال :**التجديد في التعليم الجامعي**، القاهرة، دار قباء للطباعة ولنشر والتوزيع، ٢٠٠١ .

القرني بن حسين ،علي:**متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الدولية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحدي اقتصاديات المعرفة**، رسالة دكتوراه .20\5\2012 http\\www.edu.sa\page\ar\5463.p4

الفنتوخ، عبد القادر وزارة التعليم العالي، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، **مؤسسات التعليم العالي ودورها في اقتصاد المعرفة، ١٤٣٥هـ.**

إسماعيل أحمد، حنان: **اقتصاد المعرفة واستثمارها في التعليم الجامعي المصري"واقع ورؤى مستقبليه"** المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر والعربي السادس لمركز التطوير التعليم الجامعي، **آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي،** الفترة من ٢٥-٢٦ نوفمبر٢٠٠٧، الجزء الأول.

بركات، زياد، عوض أحمد :**واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينه من أعضاء هيئة التدريس فيها**، ٢٠١١.

http://www.qou.edu\avabic\reseauchprogram\r1…drziadbarakat_pdf .25\3\2012..19\1\2012

حسن عطوان أسعد،الفليت جمال: **كفايات البحث العلمي لدي طلاب الدراسات العليا في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية**، بحث منشور في مؤتمر البحث العلمي مفاهيمه-أخلاقياته-توظيفه – ١٠-١١ مايو ٢٠١١.

حسن رسمي، محمد: الجامعة العصرية، رؤية مستقبلية، المؤتمر الدولي السادس للمركز العربي للتعليم والتنمية، "**التعليم والبحث العلمي في مشروع النهضة العربية** "آفاق نحو مجتمع المعرفة، ٥-٧ يوليو، المجلد الثاني، ٢٠١١ .

خضري، محمد، متطلبات **التحول نحو الاقتصاد المعرفي**، مجلة الرابطة، المجلد الرابع، العدد ٤، ٢٠٠٤م.

سليمان، جمال داود، **اقتصاد المعرفة** ،الطبعة الأولي،دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان، الأردن ،٢٠٠٩.

سعيد بسيوني ،محمد:دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تكييف التعليم مع اقتصاد المعرفة في الدول النامية، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، معهد التخطيط القومي، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص ص ٧١-١٤٠ يونيه ٢٠١١ .

عليان ، ربحي: **إدارة المعرفة**، عمان، دار للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٨.

عبد الرازق، عزة : إدارة المعرفة في مؤسسات الجامعية، نموذج جديد، بحث منشور في المؤتمر العلمي الثاني عشر بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، **حال المعرفة التربوية المعاصرة، مصر نموذجا**، ص ص ١٣١-١٥٢، طنطا، كلية التربية، في الفترة من ٢-٣ نوفمبر ٢٠١٠.

كارول. ج. بلاند وآخرون: **القسم الجامعي المنتج للبحوث "استراتيجيات من أقسام جامعية متميزة"**، ترجمة:وليد شحاتة، السعودية، العبيكان، ٢٠١٢.

محرز إسماعيل، طلال: مجتمع المعرفة، دمشق، مركز الدراسات ألاستراتيجيه، ٢٠١٠ .

وزارة الاقتصاد والتخطيط، **الإستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة**"، ١٤٣٥هـ.

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

Bosman, K,.(2002).**simulation – based E – learning, Syracuse university,** New York, Syracuse.

.Original Article In search of online pedagogical)2004(Young, S,.

Modle investigating a paradigm change in teaching Through the school for all Community**,. Journal of computer Assisted learning** ,20(2)

John Haughion and peter Sheehan**(2010): Aimer on the knowledge Economy centre strategic Economic studies**, Victoria university.

Bradfard De long, L. and summers L. (2009) **"Equipment investment and economic growth ",Quarterly Journal of Economics** , 106 (2) May.

Gadrey jean, and GalloujFaiz (2002) **, productivity , Innovation and knowledge in services "Edward Elgar publishing** , Inc .

Lucas .R(2008) "**on the mechanics of economic development ,Journal of Monetary Economics** , 22(1) July.